آراء وقضايا

الدول العربية على خط الأزمة الإثيوبية

تراقب دول الجوار العربي ومعها دول القرن الافريقي بقلق التطورات التي تعيشها إثيوبيا، حيث تتصاعد المخاوف من اندلاع حرب أهلية من شأنها نسف استقرار المنطقة والتأثير على الدول المحيطة. فإثيوبيا -أكبر دول القرن الافريقي وثاني أكبر الدول سكانا في القارة السمراء- كان يُنظر إليها قبل بداية الاحتجاجات الواسعة التي شهدها إقليما أروميا وأمهرا حتى أكتوبر 2015، على أنها نموذج باهر للحكم استطاع إدارة التنوع العرقي والمناطقي، ونجح في إدارة دولة متعددة الإثنيات عبر الفدرالية.

غير أن ذلك النموذج تكسر على وقع تلك الاحتجاجات التي استمرت حتى بداية هذا الشهر، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ يوم 16 فبراير الجاري للمرة الثانية في غضون ستة أشهر، واستقالة رئيس الوزراء هيلامريام ديسيلين.

ويرى مراقبون أن تداعيات اندلاع حرب أهلية في إثيوبيا لن تتوقف آثارها على تلك المنطقة، بل ستمتد لا محالة لتتأثر بها بعض الدول العربية القريبة منها، وعلى رأسها السودان وجيبوتي والصومال، إضافة إلى دول أخرى مثل مصر والإمارات وإريتريا والسعودية تجد نفسها معنية بشكل ما بالأزمة الإثيوبية.

اعتبرت مصر أن بناء سد النهضة الإثيوبي دون اتفاق معها يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، وهو ما لخصه الباحث بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية نادر نور الدين بالقول إن "المياه قضية أمن قومي لأننا لا نملك موارد غير نهر النيل.. مصر تعتمد بنسبة 97% على مياه نهر النيل التي تأتي من خارج الحدود".

وانطلاقا من ذلك، سعت مصر إلى تعطيل بناء السد بشتى الطرق القانونية والسياسية وعبر المفاوضات، ولكن جهودها لم تفلح في ثني إثيوبيا عن بناء السد الذي اكتملت منشآته بنسبة 63%.

وقد اتهم صراحة رئيس الوزراء ديسيلين الطرف المصري بالتدخل في بلاده حينما قال إن «العناصر المناوئة للسلام في إثيوبيا تتلقى دعما ماليا وتدريبا في القاهرة، وإن قيادات المعارضة المسلحة انتقلت من إريتريا إلى القاهرة لتتلقى الأوامر من الأخيرة لزعزعة الاستقرار واستهداف أمن إثيوبيا القومي».

كما ساهمت التحركات المصرية العسكرية مؤخرا عبر قاعدتها العسكرية بإريتريا في تعزيز تلك الاتهامات، حينما كشفت مصادر خاصة لمراسل الجزيرة في إثيوبيا عن وصول تعزيزات عسكرية من مصر تشمل أسلحة حديثة وآليات نقل عسكرية وسيارات دفع رباعي إلى قاعدة «ساوا». وردت إثيوبيا بتحركات مماثلة، ففي 5 يناير الماضي نقلت صحيفة «الصحيفة» السودانية عن مصادر إثيوبية أن قيادة المنطقة الغربية الإثيوبية أرسلت تعزيزات عسكرية قبالة المثلث الحدودي مع جارتها إريتريا.

بدوره سارع السودان مطلع العام الحالي إلى نشر آلاف الجنود على طول الشريط الحدودي مع إريتريا، بالموازاة مع تقديم دعم سياسي لإثيوبيا «بحكم الروابط القوية وتاريخ المصالح والمصير المشترك». وعلى ضوء تلك التطورات دخلت بعض دول الخليج العربي على خط الأزمة الإثيوبية بفعل التحالفات القائمة بين القاهرة والإمارات والسعودية وإريتريا التي تستضيف قواعد عسكرية مصرية وإماراتية في جزرها ومواني -وأهمها ميناء عصب- وفي الممرات المائية بين إريتريا وجيبوتي عند مدخل مضيق باب المندب الاستراتيجي، بحسب مجلة «جنيز ديفنس» المتخصصة في الشؤون الدفاعية. وفي انتظار كيف ستؤول الأزمة الإثيوبية، حذر الخبير في شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا بمجلس العلاقات الخارجية الأميركية «ستيفن كوه» من احتمال تورط دول خليجية في هذه الحرب، مشيرا إلى أن الإمارات ستتخرط في هذا الصراع على ضوء علاقاتها بمصر وإريتريا.

ويعتقد مراقبون أن هناك أربع دول عربية مرشحة للانخراط في الصراع الإثيوبي الداخلي، فالسودان الحليف الوثيق للنظام الإثيوبي يتخوف من حرب أهلية في إقليم أروميا تدفع بآلاف اللاجئين إلى داخل حدوده. كما سيؤثر الصراع سلبا على إكمال بناء سد النهضة الذي يعول عليه في مده بالطاقة الكهربائية التي تمكنه من إقامة مشاريع زراعية ضخمة.

في المقابل، ستجد مصر في الصراع الداخلي الإثيوبي فرصة لوقف تقدم بناء السد أو تعطيله نهائيا.

وبانشغال إثيوبيا بصراعاتها الداخلية سيعزز التحالف السعودي الإماراتي الإريتري وجوده السياسي والعسكري في منطقة القرن الأفريقي.

وسيؤثر المشهد الداخلي الإثيوبي لا محالة على المشهد الإقليمي، حيث يتوقع أن يؤثر الصراع على أهم ممر مائي في العالم بمنطقة القرن الأفريقي (البحر الأحمر) الذي تمتد شواطئه على مدى أربعة آلاف كيلومتر يربط بين ثلاث قارات (أفريقيا وآسيا وأوروبا) ويمر عبره أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط يوميا.

ومن المحتمل أن تكون الاستثمارات العربية في إثيوبيا (نحو 46.2 مليار دولار حسب إحصاءات مفوضية الاستثمار الإثيوبي) معرضة للخطر.

وتأتي السعودية في المرتبة الأولى إذ تستثمر -حسب القنصل العام لإثيوبيا في مدينة جدة مروان بدري خمسين مليار ريال (13.3 مليار دولار)، إضافة إلى استثمارات أخرى لقطرية وإماراتية وسودانية. في المقابل، تبلغ الصادرات الإثيوبية إلى دول الخليج 16 مليار دولار، ومن المرجح أن تتأثر إذا تفاقمت الأزمة السياسية ولم يجد الساسة الإثيوبيون حلا لها.

عادل الباز
رئيس تحرير جريدة الاحداث الالكترونية

وجهة نظر

ارهاصات «الانفجار القادم» في سوريا (1 ـ 2)

في الوقت الذي تؤكد فيه القوى الخارجية التي لعبت أدواراً قوية في الحرب السورية، عن حرصها على عدم توسيع الصراع، إلا أن أفعالها التناقسية على الأرض كفيلة بتصعيد المواجهة الدموية في سوريا، الأمر الذي تؤكده موجة العنف الأخيرة المستعرة على ثلاث جبهات، حيث تشن قوات وميليشيات النظام وبدعم روسي وإيراني حرب فعلية على المعارضة والسكان.

أحداث العنف المفترقة على ثلاث جبهات ومنذ أيام، تنذر بأن الصراع الطويل وصل لنقطة حاسمة، في الوقت الذي يتسابق فيه اللاعبون الرئيسيون لإرساء خطوط حمراء جديدة وتعظيم المكاسب في مرحلة ما بعد تنظيم داعش:

أولاً، ولإجتذاب الاهتمام الإعلامي أكثر من شيء آخر، أرسل الإيرانيون بطائرة مسيرة باتجاه خط التماس في الجولان في حدث يتم تسجيله لأول مرّة، وعندما أسقطها الإسرائيليون، جاء الرد الإيراني المفاجئ باسقاط طائرة إف 16- إسرائيلية في حدث لم تشهده جبهة الجولان منذ عام 1982.

تلا ذلك قصف جوي إسرائيلي مركز وحديث الإسرائيليين عن تدمير نصف القدرات الدفاعية الجوية السورية في هذه العملية.

ثانياً، ولنفس الهدف وهو اجتذاب الاهتمام، تم نشر تقارير تتحدث عن مصرع العشرات من المرتزقة الروس بعد استهداف موقع للقوات الخاصة الأميركية والميليشيات الحليفة شرق دير الزور، قابله قصف جوي وصاروخي أميركي عنيف على مدى ثلاث ساعات، فيما وصف بأنه أكبر وأخطر حادث عسكري بين الولايات المتحدة وروسيا منذ الحرب الباردة.

ثالثاً، دخلت القوات التركية شمال سوريا في مواجهتها مع حزب العمال الكردي الإنفصالي الذي تسمه تركيا والولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية بالإرهاب. مع تلاشي خطر داعش عن سوريا، فإن منظومة الاعبين التي ساعدت على تدمير البلاد على مدى سبع سنوات من الحرب، تعمل على فرض قواعد جديدة.

سكوت بيترسون
كاتب أميركي

صورة تتحدث

لقطة من فعالية تقديم مساعدات إنسانية في مدينة أعزاز السورية، حيث قدم الهلال الأحمر التركي مساعدات، لفائدة «327» عائلة بمخيم «أهل الشام للنازحين» في أعزاز.

الغوطة الشرقية «مختبر» للقتل والإبادة !

الغوطة الشرقية ربما هي مختبر للقتل! جرب فيها بشار الأسد السلاح الكيماوي والغازات السامة عام 2013. وكانت الحصيلة مئات القتلى والمصابين بتشوهات وبعطل دائم، بالتزامن مع الحصار المستمر منذ خمس سنوات. والآن يجرب بالاشتراك مع ولي نعمته فلاديمير بوتين صواريخ الراجمات الروسية والقنابل الفوسفورية، وبطبيعة الحال البراميل المتفجرة! والحصيلة المؤقتة تجاوزت الخمسمائة قتيل.

القتل تحول في الغوطة، وفي الحرب السورية عامة، إلى احتراف. إلى عمل روتيني يمارس بوتيرة يومية، ان لم نقل على مدار الساعة. الغوطة باتت أشبه بمسلخ! لم يعد هناك من حدود للإجرام! الناس يتخبطون في دمائهم أثناء في الشوارع، يدفنون تحت الأنقاض ومصيرهم مجهول. يستصرخون الضمير العربي والعالمي! والحصار مستمر منذ 2013، والقتل والضحايا ايضا محاصرون! لا هدنة ولا سماح لدخول أي نوع من الاغاثة أو الاسعافات. القصف مستمر منذ أكثر من أسبوع وبوتيرة تصل الى خمسين غارة في اليوم. يتناوب عليه طيران النظام السوري وطيران سلاح الجو الروسي، وأحيانا يقومون بالقصف معا من أجل دقة التصويب! وترتكب المجزرة تلو الأخرى، في كفربطنا ودوما وبيت سوى وحرستا وسقبا وغيرها من بلدات الغوطة الشرقية.

منظمة «أطباء بلا حدود» وثقت تدمير ثلاثة عشر مستشفى وعيادة خلال ثلاثة أيام فقط. البراميل المتفجرة ترمى عشوائيا على المباني السكنية، والراجمات تقصف وتوجه صواريخها في كل الاتجاهات.

الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غويتيريس اتهم قبل أيام النظام السوري بقتل 100 شخص. البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة تفيد ان المنازل في الغوطة الشرقية من دون طعام أو مياه أو كهرباء، و80 بالمائة من سكان حرستا يعيشون تحت الارض! مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، الوسيط «المعتدل جدا»، تكلم عن «حاجة ملحة» لوقف اطلاق النار ومنع ما وصفه بـ«القصف المروع» للغوطة الشرقية. أوقفوا المجزرة! نداء وجهته المستشارة الالمانية انجيلا ميركل: «ما نراه من أحداث مروعة في سوريا على أيدي نظام لا يقاتل الإرهابيين بل شعبه ويقتل الاطفال ويدمر المستشفيات... انها مذبحة يجب إدانتها ووقفها»! انه نداء يطلقه مسؤول أوروبي كبير ولا صوت لأي مسؤول عربي! حصيلة القتلى حتى اليوم تجاوزت 500 قتيل، من بينهم 75 طفلا و50 سيدة، والجرحى قاربوا 2000 وهناك المئات تحت الانقاض! فيما «المرصد السوري لحقوق الانسان» يؤكد سقوط 400 مدني لغاية يوم الخميس الماضي.

حتى السلاح الكيميائي لم يتمكن من تركيع الغوطة. فالمجزرة الأولى حصلت في 21 أغسطس 2013 وراح ضحيتها المئات من سكان المنطقة بسبب استنشاقهم لغازات سامة ناتجة عن استعمال لغاز الاعصاب. الهجوم حصل أمام أعين بعثة المفتشين الدوليين التي كانت قد وصلت قبل ثلاثة أيام إلى دمشق. هدد يومها الرئيس الأميركي السابق باراك اوباما بقصف آلة حرب النظام وحدد ساعة الصفر. ثم تراجع في اللحظة الأخيرة جراء وساطة روسية تقوم على تسليم بشار سلاحه الكيماوي. فهل فعل؟

انها مذبحة بالصوت والصورة. لون الدم هو اللون الغالب! وهي بالتأكيد ليست المذبحة الأولى في مسلسل الحرب السورية، وعلى طريق جلجلة الشعب السوري المعذب. وهي على الأرجح لن تكون الأخيرة، ولكنها الأفظع! القتل البربري والمجازر الجماعية والتهجير والفرز الديموغرافي هي السلاح الأفتك والأنجع للنظام في كل مرة يضطر إلى إعادة الامساك بالأرض. انها حرب الابادة التي بات يتقنها النظام جيدا.

كل الانجازات التي حققها «الدب الروسي» خلال سنتين ونصف السنة تقريبا من تدخله العسكري لم تمكنه من تطويع ارادة الشعب السوري واعادة فرض هيمنة بشار الأسد على السلطة. وكل المؤتمرات والاتفاقيات والمناورات من استانة وسوتشي، إلى مهزلة «المناطق الآمنة» والغوطة الشرقية هي واحدة منها، لم تسمح لـ«القيصر الروسي» بفرض الحل السياسي الذي يريد. فيصبح القتل المنهجي والترويع هما الوسيلة الوحيدة لنظامين يمارسانه كل على طريقته بوسائل ونسب متفاوتة.

الجميع يتفرج على المجزرة... وحروب الابادة مستمرة بشكل دوري ومنهجي!

سعد كيوان
كاتب لبناني
saadkwn@gmail.com

رؤية

قطاع غزة يصرَخ

يعاني قطاع غزة، حيث يعيش أكثر من مليوني مواطن فلسطيني، جُلهم من لاجئي العام 1948، أوضاعاً معيشية مُتردية، جراء الحصار «الإسرائيلي» المُتواصل منذ نحو أحد عشر عاما. فبعد تلك السنوات الطويلة من الحصار «الإسرائيلي» الظالم، ومن الانقسام الداخلي الفلسطيني المُقيت، وصلت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في قطاع غزة إلى نقطة الصفر. فقد تجاوزت أزمات قطاع غزة المُتوالدة عن الواقع السائد منذ العام 2007 كل الحدود، حيث الحالة الإنسانية الكارثية، والضائقة الاقتصادية، وازدياد مُعدلات الفقر والبطالة، والتي وصلت إلى سقوفٍ مرتفعة. فالبطالة تجاوزت حدود الـ(65 %) من بين القادرين على العمل والإنتاج وفق مُعطيات الهيئات الدولية والإنسانية، وسُجلت أعلى معدلات بطالة للفئة العمرية 20–24 عاماً في الضفة الغربية والقطاع، وبنسبة بلغت نحو 44.6 % في 2017 للفئة العمرية إياها. عدا عن تَعطل نحو 5000 منشأة اقتصادية عن العمل بسبب من نقص المواد الأولية، وبالتالي تراجع التنمية في القطاع من الناحية الاقتصادية البحتة.

لقد قدّم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قبل أيام قليلة العديد من المعطيات الهامة، ومنها أن عدد العاطلين عن العمل في السوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغَ 377.3 ألف فرد، حيث تشهد نسب البطالة تفاوتاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فعدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية يبلغ نحو 157.1 ألفاً، بينما تبلغ أعدادهم في قطاع غزة نحو 220.2 ألف عاطل عن العمل.

الطامة الكبرى في مسألة الأزمات العامة، الاقتصادية، والمعيشية، التي تَخيم على قطاع غزة، أن جزءاً كبيراً منها يتأتى نتيجة الواقع الرسمي العربي، من حيث الصمت المطبق حيال هذا الأمر، مع استمرار إغلاق معبر رفح بشكل شبه دائم. وفي هذا السياق، كان رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة محمد العمادي، وخلال تصريحات له بمقر إقامته في مدينة غزة، قد قال: «إن دول الحصار تضغط على قطر لوقف دعم غزة». وأضاف: «إن الوضع كارثي في غزة مما استدعى من دولة قطر تقديم منحة إغاثية، وفور وصول الأدوية للقطاع أنفدت حياة مواطنين، وخصوصاً مرضى الكلى، فالمنحة وصلت في موعدها المناسب». وزاد على ذلك قوله: «إن الوضع الإنساني في غزة على شفا انهيار تام». وعليه، فإن الواقع الراهن لأحوال قطاع غزة، بات يتطلب تدخلاً دولياً عاجلاً، يُمارس على دولة الاحتلال حتى ينتهي الحصار «الإسرائيلي»، ويتم عندها فتح جميع المعابر دون استثناء، ووقف العمل بقوائم الممنوعات على المعابر، وتشغيل الممر الآمن الذي يربط قطاع غزة بالضفة الغربية، وتسهيل حركة تنقل الأفراد من خلاله، ورفع الطوق البحري، بما يضمن تشغيل ممر بحري لحين الشروع في ميناء غزة، إلى جانب إعادة بناء وتشغيل مطار غزة الدولي. فضلاً عن حل مشكلة إغلاق معبر رفح الفلسطيني المصري، وهو المعبر شبه الوحيد بين قطاع غزة والعالم الخارجي. ونضيف القول هنا إن إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية شرط لابد منه لإنهاء أزمات القطاع الحياتية، المعيشية، والاقتصادية.

علي بدوان
كاتب فلسطيني
دمشق- اليرموك

ali.badwan60@gmail.com